

تعريفات المفاهيم الأساسية

هناك أشكال مختلفة من اللامركزية: الفيدرالية، ونقل السلطة، والحكم المحلي، والتفويض، واللامحورية، والقيادات التقليدية. ماذا يُقصد بذلك؟

اللامركزية

تشير اللامركزية، بمفهومها الواسع، إلى توزيع أو تفويض سلطات الدولة بعيداً عن الحكومة المركزية أو الحكومة الوطنية إلى الحكومات على المستوى دون الوطني. ومن الممكن أن يتم ذلك من خلال وضع دستور أو قانون، بشرط أن تتمتع هذه الحكومات على المستوى دون الوطني بقليل من الاستقلالية في اتخاذ القرار. اعتمد "الميثاق الأفريقي لقيم ومبادئ اللامركزية والحكم المحلي والتنمية المحلية" لعام 2014 التعريف التالي للامركزية: "نقل السلطة والمسؤوليات والقدرات والموارد من المستوى الوطني إلى جميع مستويات الحكم دون الوطني" (المادة 1). لمعرفة المزيد عن هذا الميثاق، راجع صحيفة الوقائع رقم 10.

ما أهمية اللامركزية؟

الحكومات على المستوى دون الوطني:

- يمكن أن تضمن حكومة شاملة فيما يتعلق بالدين أو اللغة أو العرق أو الإثنية، ومن ثم تعزيز السلام؛
- يمكن أن تعمل على ترسيخ الديمقراطية وازدهار الديمقراطية متعددة الأحزاب؛
- يمكن أن تكون أكثر قدرة على تلبية احتياجات المجتمعات المحلية؛
- يمكن أن تعوض وتعارض إساءة استخدام السلطة من جانب الحكومة المركزية.

انظر أيضًا صحيفة الوقائع رقم 2 حول الفيدرالية والاتحادات وصحيفة الوقائع رقم 3 حول الحكومة المحلية

تشمل اللامركزية ما يلي:

1. الاتحادات التي يحمي فيها الدستور تقسيم السلطات؛
2. شكل أخف من الفيدرالية يُسمى نقل السلطة؛
3. الحكومة المحلية؛ و
4. السلطات التقليدية التي تتمتع بصلاحيات اتخاذ القرار بشأن قضايا مثل أراضي المجتمعات المحلية والقانون العرفي الشخصي.

الفيدرالية

الفيدرالية هي نظام حكم يعتمد على مستويين أو أكثر من مستويات الحكومة. فهو يجمع بين عناصر "الحكم الذاتي" للحكومات الإقليمية أو المحلية، و"الحكم المشترك" من جانب الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات/المقاطعات لتولي مسؤولية البلد بأسره. ويتكون هيكلها الأساسي من:

- (1) حكومة اتحادية و(2) ولايات/مقاطعات. ولكل منها صلاحيات مستمدة من الدستور؛ ويتم انتخاب كل منها مباشرة من قبل جمهور الناخبين ويخضعون للمساءلة أمامهم؛
- تقسيم السلطات (كما في ذلك السلطات الضريبية) بين المركز والولايات/المقاطعات؛
- مشاركة الولايات/المقاطعات في البرلمان الاتحادي من خلال مجلس أو غرفة ثانية؛
- نظام العلاقات الحكومية الدولية؛
- وحماية ما ورد أعلاه في دستور أعلى لا يمكن تعديله من جانب واحد من طرف الحكومة الفيدرالية أو الولايات/المقاطعات، ويتم إنفاذه بواسطة سلطة قضائية مستقلة.

تحدد دساتير إثيوبيا ونيجيريا والصومال وجزر القمر على الأنظمة الفيدرالية التي تنشأ على أساسها تلك البلدان، وينعكس ذلك في أسمائها الرسمية، على سبيل المثال جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية. تحتوي دساتير جنوب أفريقيا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية على جميع عناصر الاتحاد الفيدرالي ولكنها لا تستخدم كلمة "فدرالية".

نقل السلطة

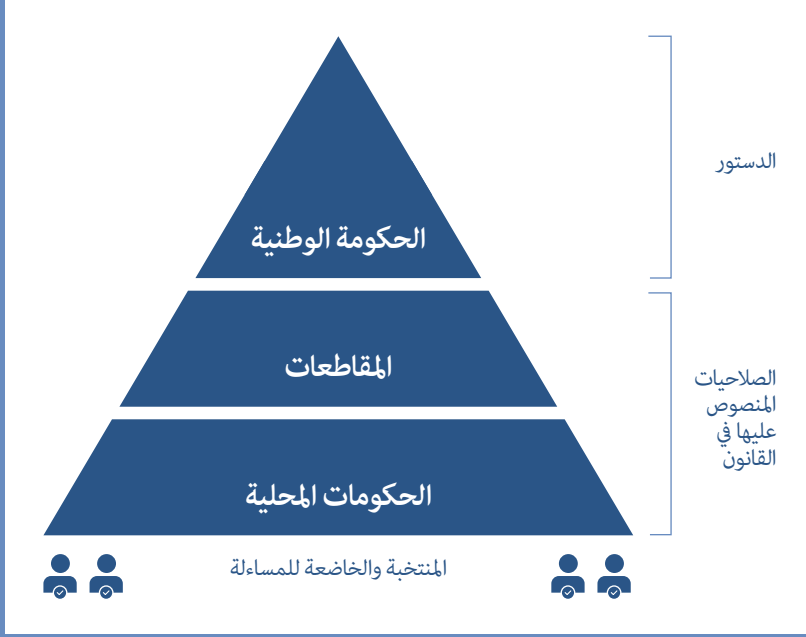
لا يوجد تعريف ثابت لنقل السلطة، على الرغم من أنه يمكن تعريفه على أنه نظام فيدرالي شديد المركزية. يصف دستور كينيا وزيمبابوي أنظمتها اللامركزية بأنها "نقل للسلطة" ولكن هناك اختلافات واضحة بينهما. على سبيل المثال، تتمتع كينيا بكل خصائص الاتحاد الفيدرالي، مثل توفير مجلس آخر في البرلمان يمثل مقاطعاتها السبعة والأربعين، والذي تم إدراج سلطاته في الدستور كذلك. وفي المقابل، لا تتمتع حكومات المقاطعات والحكومات المحلية في زيمبابوي بسلطات مدرجة في الدستور، ولا تتمتع بأي تمثيل في البرلمان الوطني.

الحكومات المحلية

تُعد الحكومات المحلية شكلاً من أشكال اللامركزية إذا استوفت شرطين أساسيين:

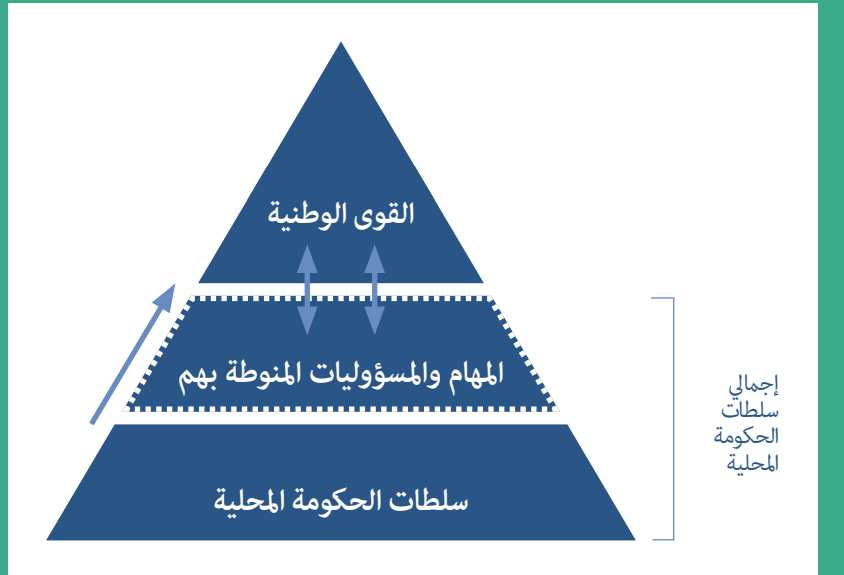
1. يجب أن يتم انتخابها بطريقة ديمقراطية. ألا تخضع المجالس المحلية التي يتم تعيين أعضائها بواسطة الحكومة المركزية، أو المجالس التي يهيمن عليها الأعضاء المعينون من الحكومة المركزية للمساءلة أمام ناخبها.
2. ويجب أن تتمتع بقدر من الاستقلالية لاتخاذ القرارات السياسية بشأن المسائل التي تهم المجتمع المحلي.

لا تتمتع الحكومات المحلية عادةً بحماية الدستور، ولكن يُشار إليها غالباً باسم "نتاج النظام الأساسي".



تفويض السلطات

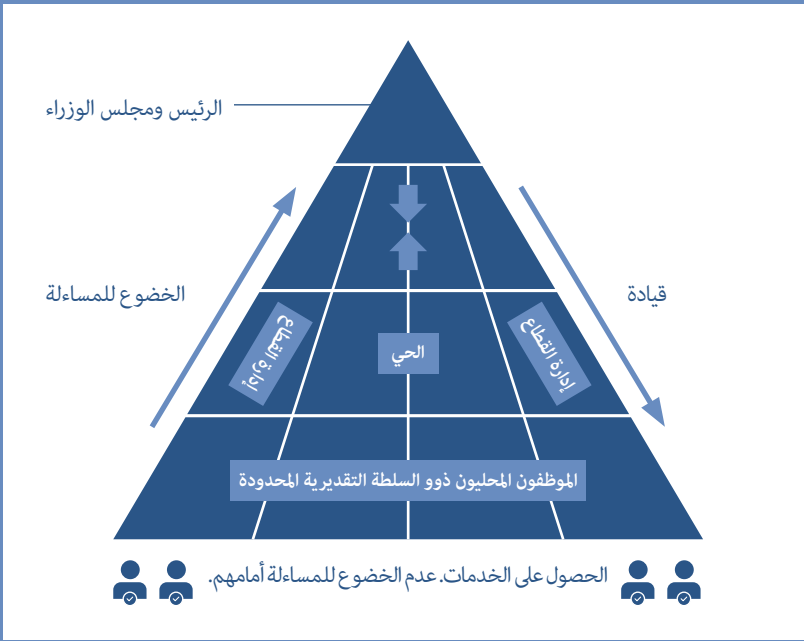
يحدث تفويض السلطات عندما تقوم حكومة وطنية بنقل بعض مسؤولياتها الخاصة إلى الحكومات على المستوى دون الوطني، والتي يجب عليها بعد ذلك ممارسة هذه السلطات تحت سيطرة وتوجيه الحكومة الوطنية. ومن ثم فإن الحكومة المحلية التي تتلقى سلطة مفوضة لتقديم الخدمة تخضع للمساءلة أمام الحكومة الوطنية وليس أمام الأشخاص الذين يتلقون الخدمة. وبما أن الحكومة الوطنية تمنح هذه المسؤولية، فيمكنها أيضاً سحبها.



اللامركزية في السلطات الوطنية

تستفيد جميع الحكومات الوطنية من بعض سلطات اتخاذ القرار ويمكنها منحها لمكاتبها الإقليمية أو المحلية. ونتيجة لهذا فإن سلطات اتخاذ القرار التي تتمتع بها الحكومة الوطنية تضعف أو تصبح غير ممرضة في مختلف أنحاء البلاد. وتخضع هذه المكاتب الإقليمية أو المحلية للمساءلة المباشرة أمام الحكومة الوطنية، وليس أمام الناخبين المحليين. ومع ذلك، يمكن للسكان استئناف قرارات المكتب المحلي أمام المكتب الوطني الرئيسي.

عدم التمركز يختلف عن اللامركزية حيث أن المكاتب الإقليمية أو المحلية التابعة لإدارة وطنية ليست حكومات على المستوى دون الوطني. ولا يتم انتخابها من طرف الناخبين المحليين، وبالتالي فلا تخضع للمساءلة أمامهم.



السلطات التقليدية

يأتي منصب السلطات التقليدية من العرف بالدرجة الأولى، ولا ينشأ عادة من الدستور أو التشريع. ومع ذلك، فإنها غالباً ما تمارس بعض سلطات الحكم. وفي العديد من البلدان الأفريقية، يتخذون قرارات نهائية فيما يتعلق بالأراضي المشتركة والقانون العرفي الشخصي.

